ضمن خطة تعاقدات الوزارة عن (2024/2023) تتضمن نحو 62 تعاقداً بينها 22 مناقصة و32 ممارسة

«المالية» تراجع خطتها الإستراتيجية

- ممارستان لنظام الضرائب المتكامل «ITAS».. واحدة للتشغيل والأخرى للإشراف على التنفيذ
- توفير عمالة للنقل والمناولة.. ومدخلي بيانات.. ومستشارين لمركز المعلومات الآلي

علي إبراهيم

علمت «الأنباء» أن خطة تعاقدات وزارة المالية خلال العام المالي الجديد (2024/2023) تتضمن نحو 62 تعاقدا مختلفا، من بينها 22 مناقصة، بالإضافة إلى 32 ممارسة، و8 تعاقدات، وذلك لتلبية احتياجات قطاعات متعددة، يأتي على رأسها القطاع الضريبي وإدارة مجمع الوزارات وإدارة نظم تخطيط الموارد المؤسسية وإدارة نزع الملكية وقطاع أملاك الدولة وتقدير التعويضات، وإدارة مركز المعلومات الآلي.

وتتضمن الممارسات مراجعة الخطة الاستراتيجية لوزارة المالية، وممارسة توريد وتركيب وتشغيل نظام إدارة الضرائب المتكامل ITAS، والتحول الرقمي لوثائقها وإجراءاتها، وتوفير مدخلي بيانات وعمال نقل ومناولة، ومستشارين لمركز المعلومات الآلي.

وتفصيليا، لجهة القطاع الضريبي، سيشهد خلال 2024/2023 نحو7 تعاقدات من بينها 4 ممارسات من بينها ممارسة توريد وتركيب وتشغيل نظام إدارة الضرائب المتكامل والخدمات الإلكترونية ITAS، وممارسة أخرى للإشراف على تنفيذ المشروع ذاته وتقديم الخدمات الاستشارية المرتبطة به، ناهيك هن ممارسة متخصصة لصيانة برامج تبادل المعلومات الضريبية الآلي، وصولا إلى ممارسة تطبيق معايير أمن المعلومات للغايات الضريبية.

يأتي ذلك إلى جانب تعاقدين كل منهما لمدة سنة واحدة، الأول يتعلق بتوفير خدمات إلكترونية للإدارة الضريبية مثل البطاقة الضريبية، والمخالصة الضريبية، وشهادة الافراج عن محجوز الضمان للشركات الخاضعة لمرسوم ضريبة الدخل، وتعاقد آخر لتوفير خدمات إلكترونية للإدارة الضريبية، إلى جانب مناقصة صيانة ودعم فني للنظام الضريبي الآلي «ITAS».

ولجهة إدارة نظم تخطيط الموارد المؤسسية فلديها عقدان، الأول منهما توفير دعم وصيانة نظام التحصيل الآلي المركزي للمستحقات الحكومية، وتوريد اشتراك برنامج خدمة العملاء لإدارة نظم تخطيط الموارد المؤسسية، بالإضافة إلى مناقصتين، الأولى لشراء مستلزمات البنية التحتية لشبكة نظم إدارة مالية الحكومة، والثانية لشراء تراخيص أوراكل لنظم إدارة مالية الحكومة مع الدعم، بالإضافة إلى 4 ممارسات تتعلق بنظام تخطيط وإعداد الميزانية للقطاع العام، وبوابة الشراء الحكومي، وتحديث البيئة التشغيلية الرئيسية لنظم المالية العامة وإنشاء البيئة الاحتياطية، وشراء تراخيص وتقديم الدعم للتراخيص المستخدمة في نظم وزارة المالية من شركة أوراكل.

وتتضمن تعاقدات «المالية» خلال العام المالي الحالي مناقصة تكليف شركة استشارية بعمل دراسات لمشاريع أملاك الدولة لصالح قطاع أملاك الدولة لمدة 3 سنوات، ومناقصة للتصميم والإشراف على مشروع انشاء مبان ومخازن ومواقف متعددة الأدوار لمدة 4 سنوات، بالإضافة إلى ممارسة لاستشارات عقارية لتقييم أملاك الدولة لمدة 3 سنوات.

وجاء ضمن التعاقدات المستهدفة تعاقد لتأهيل ترميم مبنى 3 لصالح إدارة مجمع الوزارات التي تستهدف التعاقد أيضا على تجهيز البنية التحتية لشبكة الخدمات الخاصة بالكهرباء والهاتف لمبنى 3، ناهيك عن التعاقد لتقديم الاستشارات الهندسية والأبحاث، ومناقصة لتوفير عمالة للنقل والمناولة وأعمال مجمع الوزارات ومناقصة لأعمال توريد وتركيب وتشغيل وصيانة أنظمة أمنية للسور الخارجي لمبنى مجمع الوزارات وموقف السيارات الجنوبي، ومناقصة لتوريد أثاث شامل لمجمع الوزارات.

وأظهرت خطة الشراء أن الوزارة لديها مناقصة متخصصة في التحول الرقمي لوثائقها وإجراءاتها لمدة 3 سنوات لصالح إدارة مركز المعلومات الآلي في قطاع المحاسبة العامة، بالإضافة إلى مناقصة أخرى لصيانة مستلزمات التوقيع الإلكتروني ومناقصة لنظام متابعة وإدارة الحدث لأمن المعلومات، وستطرح الوزارة مناقصة متخصصة لنظام النسخ الاحترازية للخوادم الرئيسية، ومناقصة صيانة وحدة التخزين لنظام المراسلات، وممارسة تقييم الوضع الأمني واكتشاف الثغرات الأمنية لشبكة الوزارة، وأخرى لشراء برنامج لتطبيق معايير أمنية لاختيار كلمة السر ونظام آلي لجرد ومتابعة العهد لأجهزة تكنولوجيا المعلومات لوزارة المالية، وتوفير مستشارين لمركز المعلومات الآلي وتوفير حماية الشبكة ضد التهديدات الخارجية.

يأتي ذلك فيما ستطرح الوزارة ممارسة توفير 48 مدخل بيانات لمدة سنتين إلى جانب الأعمال الإضافية، وممارسة لعمال النظافة في إدارة نزع الملكية، أما إدارة التخطيط والمتابعة فستشهد ممارستين، الأولى لنظام الخطة الاستراتيجية لوزارة المالية، والأخرى لمراجعة الخطة الاستراتيجية لوزارة المالية.

نجحت في تنفيذ مشاريع فصل المياه عن النفط في مراكز تجميع 9 و10 و20 و22

«نفط الكويت» تزيد معالجة المياه المصاحبة إلى 270 ألف برميل في «برقان»

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة، أن شركة نفط الكويت نجحت في زيادة القدرة الاستيعابية لكميات المياه المصاحبة للنفط في منطقة جنوب وشرق الكويت إلى 270 ألف برميل يوميا، حيث تم رفع تلك القدرة بواقع 150 ألف برميل يوميا خلال الفترة الماضية في جميع مراكز التجميع الخاصة بالمياه، الأمر الذي يحقق ويسهم في الخطط الموضوعة لتنفيذ إستراتيجية الشركة لعام 2040.

وقالت إن «نفط الكويت» نجحت في تنفيذ مشاريع فصل المياه عن النفط، والتابعة لمراكز التجميع 9 و10 و20 و22، والتي نجحت الشركة في تشغيلها والاستفادة منها، في وقت تعمل على تنفيذ مشاريع جديدة مماثلة.

وأضافت أن هذه المشاريع مرت بأربع مراحل من العمل، أولاها مرحلة التصميم، ومن ثم التدشين، والتي يتم فيها بناء وتركيز وحدة فصل المياه بالمكان المناسب لها، تليها مرحلة ما قبل التشغيل، حيث يتم التأكد من سلامة المشاريع، وأخيرا مرحلة تشغيل واختبار كفاءة المشاريع.

وأكدت أن هذه المنشآت تعود بالنفع على مراكز التجميع الحالية، حيث تعمل على زيادة القدرة الاستيعابية للماء المصاحب، وبالتالي تحافظ على كفاءة عمليات الإنتاج اليومية الحالية.

وأوضحت أن الشركة قامت بالدراسات اللازمة وحددت التكنولوجيا المطلوبة لفصل الماء المصاحب عن النفط الخام، والتي تعتمد على استخدام المجال الكهربائي في تفكيك الروابط القوية بين الماء المصاحب والنفط الخام، حيث تعتبر هذه التكنولوجيا الأولى من نوعها في الكويت، والتي تسهم في تحقيق أهداف الشركة والدولة للوصول إلى الإنتاج المستهدف وتلبية المتطلبات المستقبلية.

«المناقصات» يرفض تمديد عقود أنابيب مصفاة الزور

أحمد مغربي

رفض الجهاز المركزي للمناقصات العامة طلب شركة نفط الكويت تمديد تاريخ تسليم عقد خطوط أنابيب شركة نفط الكويت لتغذية مشروع مصفاة الزور.

وفي التفاصيل، تقدمت شركة نفط الكويت بطلب إلى جهاز المناقصات يفيد بتمديد تاريخ تسليم العقد المبرم مع شركة سايبم دون أي زيادة مالية على قيمة العقد، حيث إن تاريخ التسليم الجديد للجزء الأول من المشروع سيكون بتاريخ 22 مايو 2022 بدلا من تاريخ 28 سبتمبر 2020.

أما الجزء الثاني من المشروع فسيكون موعد تسليمه الجديد في 23 مايو 2022 بدلا من تاريخ 29 سبتمبر 2020.

وجاء رد جهاز المناقصات على شركة نفط الكويت بأنه يجب الالتزام ببنود العقد.

وفقاً لموقع «ليكسولوجي» البريطاني.. مستعرضاً أبرز الفرص الاقتصادية المتوافرة في البلاد

الكويت «بيئة صديقة للأعمال».. ومحط أنظار المستثمرين

- القطاع المصرفي الكويتي يتصف بالقوة والازدهار.. ما يجعله خياراً جاذباً للمستثمرين
- مشاريع الطاقة الشمسية والرياح تحظى بمكانة بارزة في منظومة قطاع الطاقة بالكويت

محمود عيسى

ذكر موقع «ليكسولوجي» البريطاني أن الكويت دولة تثير الإعجاب وتملك ثروة نفطية هائلة بينما يبلغ تعداد سكانها ما يزيد قليلا على 4 ملايين نسمة، مشيرا إلى أنها قبل أن تصبح من الدول الرئيسية المصدرة للنفط على المستوى العالمي، كانت الكويت ميناء تجاريا مزدحما يربط بين التجار في بلاد ما بين النهرين القديمة ونظرائهم في بلاد فارس والهند.

وقال الموقع إن الكويت تعتبر اليوم واحدة من أكثر الدول ازدهارا في الشرق الأوسط، حيث تتمتع بواحد من أعلى معدلات الناتج المحلي الإجمالي للفرد، فضلا عن كونها لاعبا رئيسيا في صناعة النفط العالمية.

وتبلغ احتياطيات الكويت في الوقت الحاضر ما يوازي 7٪ من احتياطيات النفط العالمية، ما جعلها واحدة من أغنى الدول في المنطقة، ولكن ثروات الكويت لا تقتصر على الهيدروكربون، فهناك ما هو أكثر في الكويت المعاصرة، حيث يستكشف الموقع البريطاني في هذا التقرير بعض الفرص الاستثمارية المثيرة التي تستطيع الكويت أن تقدمها للمستثمرين في العالم.

وقال الموقع إن هناك الكثير من الأسباب التي تجعل الكويت محط أنظار المستثمرين بفضل تاريخها الطويل في إنتاج النفط وعلاقاتها العريقة بهذه الصناعة العالمية، وقد جنت الكويت ثمار الأساس الاقتصادي المستقر الذي تتمتع به والذي يساعد في خلق وتأمين المزيد من الازدهار، ومن الفرص الاقتصادية المتوافرة في الكويت على سبيل المثال لا الحصر:

تطوير البنية التحتية

تقوم الحكومة الكويتية بضخ استثمارات ضخمة في مشاريع البنية التحتية، بهدف بناء نظام مترو أنفاق جديد وتحديث مطارها في السنوات القادمة، وبينما تحقق الكويت مكاسب في تطوير قطاعات اقتصادية أخرى، فإن احتياطياتها النفطية الكبيرة توفر للمستثمرين أساسا اقتصاديا مستقرا حاضنا للاستثمار.

وتتمتع الكويت بدرجة عالية من الاستقرار السياسي على نحو يمكنها من توفير مناخ مثالي للأمن في غمرة الأجواء السياسية المضطربة التي تشهدها دول أخرى في المنطقة.

بيئة صديقة للأعمال

أوجدت الكويت مناخا ملائما ومشجعا للأعمال التجارية من خلال خصائصها الاقتصادية المفتوحة، ونظام الضرائب المواتي والمناسب للمستثمرين، ناهيك عن سوق نشطة لرأس المال الاستثماري المغامر.

ويمكن للكويت أن تباهي باقتصادها المتنوع وهي موطن لبعض الشركات الناشئة والمشاريع التجارية الحديثة الأكثر ابتكارا في الشرق الأوسط. وقد اتخذت الحكومة خطوات كبيرة نحو تحرير الاقتصاد، مما يسهل الاستثمار وبدء الأعمال التجارية. ومن أكثر المجالات والفرص تحقيقا للربحية في القطاعات غير النفطية، هناك قطاعات الطاقة المتجددة والتمويل والتكنولوجيا والعقارات.

الطاقة المتجددة

تزداد أهمية هذا القطاع مع تزايد الطلب على الكهرباء والتهديد المتزايد الذي تشكله ظاهرة الاحتباس الحراري، وقد استغلت الكويت هذا الجانب بصورة مدروسة واستثمرت بكثافة في مصادر الطاقة المتجددة، وقد وضعت نصب عينيها هدف توفير 15٪ من احتياجاتها من الطاقة من خلال المصادر المتجددة بحلول عام 2030، ويمكن القول ان مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح تحظى بمكانة بارزة في منظومة قطاع الطاقة في الكويت.

التمويل والتكنولوجيا

لا شك ان لدى الكويت قطاعا مصرفيا يتصف بالقوة والازدهار، وبالتالي فقد أصبحت خيارا جذابا للمستثمرين الذين يتطلعون إلى الاستفادة من صناعة الخدمات المالية شديدة التنافسية. وتتواجد المؤسسات المصرفية الإقليمية والدولية في الكويت وتتمتع بكيانات راسخة، وبالتالي فإن الشركات المتخصصة في مجال التمويل ستجد كل ما تحتاجه من الأدوات لاستكشاف السوق.

وفي الوقت الذي تسعى فيه الحكومة إلى رقمنة نظام الرعاية الصحية في البلاد ورفع الصناعات الأخرى إلى مستوى المعايير الدولية، تجد شركات التكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصا ممتازة للنمو في الكويت. ويعد الأمن السيبراني وتطوير تطبيقات الهاتف المحمول وتطوير البرامج من أكثر الصناعات المطلوبة في البلاد.

العقارات

على الرغم من أن الكويت دولة صغيرة، إلا أن الطلب على المساكن بدأ في الارتفاع. وباشرت الحكومة مؤخرا العمل على تكريس مواردها لتطوير هذا القطاع، وخلق المزيد من الفرص الجذابة للمستثمرين.

العلاقة التجارية بالسعودية

تتمتع الكويت والمملكة العربية السعودية بتاريخ طويل من العلاقات التجارية، حيث تعمل الكويت في كثير من الأحيان كبوابة للأسواق الإقليمية، ويشترك البلدان في العديد من أوجه التشابه الثقافية والاقتصادية، مما يجعل الكويت شريكا مثاليا للشركات في المملكة العربية السعودية والمستثمرين فيها.

وتشير الأرقام المستقاة من قاعدة بيانات الأمم المتحدة COMTRADE حول التجارة الدولية أن إجمالي واردات المملكة العربية السعودية من الكويت بلغ 566,55 مليون دولار في عام 2021 بينما صدرت السعودية الى الكويت سلعا بلغت قيمتها 149,89 مليون دولار. وتستورد المملكة العربية السعودية بشكل أساسي المنتجات المرتبطة بالبترول والورق والحديد والصلب من الكويت، بينما تستورد الكويت إلى حد كبير منتجات الالبان والبلاستيك والصابون بأنواعها.

توفير فرصة ثابتة لتنويع محافظ المستثمرين

قال موقع «ليكسولوجي» البريطاني إن الكويت تعتبر بالنسبة للمستثمرين الذين يتطلعون إلى الشرق الأوسط من الخيارات السهلة والواضحة استنادا إلى الأسس الاقتصادية القوية والموقع الاستراتيجي المرموق، كما توفر الكويت للمستثمرين فرصة ثابتة لتنويع محافظهم الاستثمارية.

ويمكن للشركات الأجنبية خارج دول مجلس التعاون الخليجي أن تتملك 100٪ من شركاتها الفرعية في الكويت بموافقة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتية (KDIPA)، وهناك بدائل أخرى امام المستثمرين الاجانب من خارج دول مجلس التعاون الخليجي مثل الدخول في شراكات مع شركاء محليين وتملك ما يصل إلى 49٪ من اسهم الشركة.

ومع انه ليست ثمة اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي بين الكويت والمملكة العربية السعودية، فإن مواطني دول مجلس التعاون الخليجي غير مطالبين بدفع ضريبة دخل على ارباح الشركات التي يملكونها، أو على الدخل الشخصي في الكويت.

وباستثناء شرط الاحتفاظ بنسبة 5٪ من قيمة العقد أو المعاملة من قبل الشركات العاملة في الكويت عند الدفع إلى أي هيئة مؤسسية (والتي سيتم الإفراج عنها عند تقديم شهادة التخليص الجمركي)، فإنه يمكن القول ان الكويت ليست لديها اي انظمة ضريبية او قوانين اخرى في البلاد.